

## نبوة المتنبى أيضا

للأستاذ محمود محمد شاكر

- ٢ -

الهمّ إنا نمود بك من فتنه الرأى والهوى ، كما نمود بك من سوء الاقتداء والتقليد

٤ - يقول الأستاذ سعيد الأفغانى فى العدد (١٧١) من (الرسالة) بمقرب حديثه عن رأينا فى ردّ رواية اللاذق - الذى كان قد آمنَ بنبوة المتنبى أبى الطيب ، وأسلمَ له ، وبابعه بيعة الإفراق بصدق نبوته ، وزاد أن أخذ البيعة لأهله كذلك : « وقد رددتُ أنا قسما كبيرا من رواية اللاذق هذا لشيء غير ما ذهب اليه الأستاذ الكريم ، وسأبينه قريبا » . وقد وفى الأستاذ بمِدته فأبان خير الابانة عن (الشيء) الذى من أجله (ردّ قسما كبيرا) من رواية (اللاذق) هذا . وهذا بيانه بعد كلام كثير ، يقول : « وقد عجبتُ كل العجب من الأستاذ - وهو الناقد الأصولى الفَنان (استغفر الله يا سعيد) - حين لم يذكر لم اختصرتُ حديث اللاذق ؟ إذ أن الأمر ظاهر ، فإن الزيادات التى أهملتها يرفضها العقل ويكذبها الواقع ، ولم تكن تمتّ حاجة لأدّل القراء على سبب إهمالها لأنّها فيها بيتٌ . وكثيرٌ أن تجرّد عليها جملةٌ كالتى نزل بها الأستاذ الميدان ! ! نخصّص لها صفحتين من كتابه القيم ، وهو يعلم حفظه الله أن من أدلة الوضع عند المحدثين مخالفة الواقع والمقول كما هو مستوفى بكتب مصطلح الحديث » ١ هـ

عونك اللهم ! فلست أدري من أين أبدأ فى بيان تهافت هذا القول وتناقضه : هذا رجلٌ سمّاهُ أبوه معاذاً فكان عند الذين قرأوا حديثه « أبابعد الله معاذ بن اسماعيل اللاذق » ، وهو فى الرواية مجهول غير معروف بصدق ولا بكنية ؛ وقد جاءنا هذا الرجلُ ينبئنا عن أبى الطيب خبر قدومه اللاذقية سنة نيفٍ وعشرين وثلاثمائة ، فىأنى بحديثٍ طويل ممتدٍ ، (١) يذكر فيه حلية أبى الطيب وصفته وسمته وحسن أدبه ، (٢) ثم يذكر حديثاً جرى بينه وبين أبى الطيب ، فيقول له اللاذق : « والله إنك لشابٌ خطير ، تصلح لمنادمة ملكٍ كبير »

فيكون جواب أبى الطيب : « ويحك ! أندرى ما تقول ؟ أنا نبيّ مرسل » (٣) ثم يذكر رسالة أبى الطيب إلى أمته الضالة المُضِلّة ! وغرض رسالته ؛ (٤) ثم مسمع من قرآن أبى الطيب الذى وصفه بقوله : « فأنا بى كلامٍ ما صرّ بسمي أحسن منه » (٥) ثم يذكر عدد آيات هذا القرآن ، (٦) ثم يخرج إلى ذكر معجزة هذا المتنبى فى حبس المدرار (الطار) ، لقطع أرزاق العصاة والفجار ، (٧) ثم يقول إنه خرج مع غلام أبى الطيب ليرى المعجزة ، فلما استيقظا واطمأن بها قلبه انفلت إلى أبى الطيب وهو يقول : « أبسط يدك ... أشهد أنك رسولُ الله » فبسط يده فبايعه بيعة الإفراق بنبوته ، (٨) ثم لم ين هذا اللاذق حتى أخذ يبعثه لأهله ، (٩) ثم يقول بعد : « ثم (صَحَّ) أن البيعة عمّت كل مدينة بالشام » (ياسبحان الله) ، (١٠) ثم يعقب على ذلك أن معجزة أبى الطيب كانت « بأصغر حيلةٍ تعلمها من بعض العرب وهى (صدحة الطر) » ، (١١) ثم يزعم أبو عبد الله معاذ بن اسماعيل اللاذق رضى الله عنه ! « أنه رأى أهل السكون وحضرموت والسكاسك من الذين يفعلون ذلك ولا يتعاطمون ، حتى إن أحدهم ليصدق عن غنمه وابله وعن القرية التى هو فيها فلا يصيبها شيء من المطر » (١٢) ثم يقول إنه سأل أبى الطيب هل دخلت السكون ، فيقول له : نعم ! أما سمعت قولى :

مِلثَ القطر ، أعطبشها ربوعا

والأ فاسقها السّمّ النقيما

أمنسى السكون وحضرموتا

واللدى وكندة والسبيعا

ثم يقول هذا اللاذق بمقرب ذلك : « فن ثم استفاد (أبو الطيب) ما جوزه على طعام أهل الشام » ، (١٣) ثم يختم حديثه بما كان يُخبر به أبو الطيب على أهل البادية بأبهامهم أن الأرض تُطوى له ، وكيف كان ذلك ؛ (١٤) ثم يزعم أن أبى الطيب سئل فى تلك الأيام عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أخبر بنبوئى حيث قال : « لا نبى بعدى » ، وأنا اسمى فى السماء (لا) »

هذا مختصر حديث هذا اللاذق ، وأنت إذا قرأته يتامه رأته أحق قولٍ بمعجز عن الاتيان بعشله أحق معنوه لما فيه

من الاضطراب والسخف والتلفيق والكذب ، وقلة مبالاة هذا الرجل بنسبة الكفر إلى نفسه حين زعم أنه قال لأبي الطيب : « أبسط يدك ، أشهد أنك رسول الله » ولا حول ولا قوة إلا بالله

فهذه أغراض في كلام اللاذق قد بينا لك عددها (١٤) تناول منها الأخ سميد ثلاثة أغراض هي الثلاثة المتتابعة في تعدادنا ، وقذف بالباقيات وردّها وأهلها لأنها مما ( يرفضه العقل ، ويكذبه الواقع ) كما قال في كلبته الأخيرة ، ومن قبل ما قال في كلبته التي نشرها في ( الرسالة - العدد ١٦١ ) : « وسأعني نفسي من أشياء كثيرة ، وردت في ( الصبح النبوي ) لا يقبلها عقل ولا تؤيدها قرائن » ويعني هذه الرواية عن اللاذق

وأنا أسأل الأستاذ سميد أن ينصف نفسه وينصفنا ، وأن يعفينا من التأويل وطلب الحجة فيما لا تأتي منه الحجة إلا متكلفة على أبعد وجه وأضل سبيل . فانظر أيها الأستاذ سميد إما جاءك رجل بحديث قد استيقنت أن نصفه كذب قد مخرج بقول غير معقول ، أفأنت مصدقه في سائر الذي جاءك به من الحديث ؟ فان قلت : لا أصدقه في سائر حديثه فقد بطل ما جاء به هذا اللاذق كله ، لأن أربعة أخماس من حديثه مما ( يرفضها العقل ويكذبها الواقع ) كما قلت أخيراً : ومما لا يقبلها عقل ولا تؤيدها قرائن كما قلت أولاً . وإن شئت أن تتطلب الجدل فقلت أصدق بعضه ، وأكذب بعضه ، فأنت غير قادر على أن تنشيء لهذا الرأي حجة يلجأ إليها أو دعامة يعتمد عليها ، فان هذا اللاذق رجل مجهول في الرواية لا يعلم حاله في صدق أو كذب ، ومن كان كذلك نُظر في قوله ، فان كان الذي يأتي به من الرواية صدقاً كان ذلك مانعاً من اتهامه بالكذب إلا بينة أخرى ، وإن كان كذباً لم تجد بُدّاً من وسيمه بالكذب واسقاط روايته كلها ، وجلة واحدة ؛ ويصبح ما أتى به كله كأن لم يرو ولم يعرف ، فلا ينظر إليه في رواية أو تاريخ ؛ فان قلت أقبل المعقول وأرد غير المعقول ، فلا بُدّ من أن تقول لك إنك قد اعتمدت في بعض قولك على مذهب أهل الحديث في علم الرواية ، فقلت : « إن من أدلة الوضع عند المحدثين مخالفة الواقع والمعقول » ، ونعم ، فان رواية ما يستحيل أن يقع ، وما لا يأتي على وجه يرتضيه العقل ، ساقط عند المحدثين ، وهم يهتمون صاحبه

بالكذب لوضع فلا تقبل له رواية أبداً ، ولو كانت صادقة ، ولو كان في قول غيره من الصادقين ما يقع عليها حرفاً وكلمة كذبة . فهذا مذهب القوم بتمامه ، ومذهب عقلاء الناس في أمر دينهم ودنياهم . واعلم أيها الأستاذ سميد أن القول يُردّ ويُرفض ويكذب صاحبه لأنه غير معقول ويستحيل وقوعه ، ولا يمكن في العقل أن يطرد عكس هذه القضية : فليس يقبل القول ويرتضى ويصدق صاحبه لأنه معقول وجائز وقوعه وحدوثه ، ولست أشك في موافقتك لي على هذا ؛ إذن فليس من الحكمة ولا من الصواب ولا من العدل ولا من العلم أن تختصر حديث اللاذق فتأخذ منه المعقول الجائز الحدوث ، وأنت ترد سائر حديثه بل أكثره ، ثم تقول عنه في عدد الرسالة (١٦١) : « وقد حفظ لنا ( التاريخ ) مشهداً من مشاهد هذه الدعوة ( النبوة ) في اللاذقية » . فليس شيء من كلام الوضعيين والكذابين مما يصح أن يعتمد عليه في تاريخ أو غيره

ثم لو نظر الأستاذ سميد إلى هذا الحديث الذي عدّه ( مما حفظ التاريخ من مشاهد دعوة أبي الطيب إلى نبوته ) لوجد يقيناً أن هذا المختصر من حديث اللاذق هو أيضاً ( مما يرفضه العقل ، ويكذبه الواقع ) و ( مما لا يقبله عقل ، ولا تؤيده قرائن ) ، فان فيه من الوهن والضعف والتخالف والتناقض ما لو تدبره الأستاذ - وهو يدرس شعر أبي الطيب ، ويصور منه نفسه وطبائنها وغرائرها - لعلم أنه موضوع متكافئ ليس فيه من الصدق شيء ؛ ولم أردك بسوء أيها الأخ إذ قلت في كلمتي السابقة إنك تأخذ من الكلام ما تشاء ، وتدع ما تشاء ، فتقول بذلك شبهاتك

إن للرواية أصولاً لا يأتي لأحد أن يخرج عنها إلا بحجة لا تمسك عند النقد والنفض ؛ ومن أصول الرواية ألا تقبل رواية من كذب في أحاديث أو وضعها ، وإن كان سائر الذي يرويه مما يعضده فيه رواية غيره من الصادقين ، فكيف بمن يكون أمره في الحديث الواحد : أربعة أخماس كذب غير معقول ، والخمس الباقي تختلف عليه الآراء في وصفه بأنه صدق أو كذب ، أو معقول وغير معقول ، أو تؤيده قرينة أو لا تؤيده قرينة ؟ ألا إن هذا أولى بالاسقاط والرفض والنبد حيثما تمكّن ، وكذلك هو حديث هذا اللاذق المجهول

وقال في مدح الأمير ابن طنج ، وقد صحبه أبو القاسم العلوي وأقام معه في الرملة يحضر مجالسه وفارقت شر الأرض أهلاً وتربة بها (علوي) جدّه غير هاشم فلهذا ولغيره من آثار المداوة والبغضاء بين أبي الطيب والعلويين (مذهباً أو نسباً) قلنا في ص ١٧ « إن عندنا في أقوال العلويين المعاصرين عن أبي الطيب سبباً للتوقف دون التسليم » هذا على أن عندنا من الأسباب ما يحملنا على رد رواية العلويين في أخبار أبي الطيب ، وقد ذكرنا بعضها متفرقاً في كتابنا ، وبمض آخر لم نذكره لضيق الوقت ، ورغبة في اختصار القول ، واعتماداً على فطنة القارئ إذ كان في وضع كلامنا ما يشير إلى أطرافه

٦ - قلت في كلمتي التي نشرتها الرسالة (المعد ١٦٧) إن الأخ سعيد قد لا يجد دليلاً على صحة هذه الروايات التي رويت في نبوة أبي الطيب ، فيما يزعم ، إلا أنه قد رواها فلان وفلان ورواها المعري - وهو الحجة الثبت - وقلنا إن الحكم - بأن رواية المعري أو غيره من العلماء - هذه الأخبار مما يصححها أو يرجح الصدق فيها - حكم خطأ لا يصح لأخذ أن يتابع عليه ، ولم أقل ذلك إلا لقول الأستاذ في عدد الرسالة (١٦١) ، « وسأعتمد في قص الحادث (بمعنى النبوة) على أبي العلاء خاصة ، لفضله وتحريره وقرب زمانه » ، وهذه الكلمة الأخيرة وحدها تدل على أن الأستاذ بعد ما يرويه أبو العلاء عن أبي الطيب مما ترجح فيه كفة الصدق على كفة الكذب ، ولكن الأستاذ لم يرض قولنا هذا ، فعاد يقول في كلمته الأخيرة : « هذا وقد حمل الأستاذ أقوال ما ليس تحمّل : فأنا لم أدع للمعري نثرها عن الخطأ ، ولم أقل بأن » ورود خبر في كتب العلماء هو الدليل الذي لا دليل غيره ، وما جعلت قرب الزمن دليلاً على الصحة بل هو بما ييسر للمحقق وسائله » اه . وأنا لأحب أن أكثر القول على أستاذنا في نقد كلامه هذا بل أقول : إن كان في يدك دليل على صحة هذه الروايات والأخبار فأظهره ولا تكتمه ، فن قبل ما قلنا لك في مقالنا بمدد الرسالة (١٦٧) إن « الخبر لا يستحق صفة الصدق إلا بالدليل الذي يدل على صدقه ، فإذا لم تجد الدليل على صدقه ذهبت عنه صفة الصدق وبقى موقوفاً . فإذا اعترضت الشبهات من قبل روايته أو دلالة مالت به الشبهة

٥ - وقد أراد أستاذنا سعيد أن يوهم قارئ كلامه أننا اتخذنا رأينا - في نسبة أبي الطيب إلى الشجرة العلوية المباركة - (برهاناً) على رد رواية هذا اللادق المجهول لقولنا في ص ٤٨ « أما اللادق فمجهول ولا يتيسر لنا نقد سنده ، ولكن مما لا شك فيه أن اللادقية التي نسب إليها ، كانت لوقت أبي الطيب موطناً لفئة من العلويين ومحطاً لكثير من كبار الدعاة العلويين الذين أحدثوا أحداثاً عظيمة في التاريخ العربي كله » . فلذلك لم يتورع عن بتر بقية كلامنا ، فقد قلنا بعقب هذا وبغير فصل « فلا بأس من أن تحمل هذا ذكر كرام ذكر كراماً وأنت تتبصر في أصل الرواية على وهنها وتضاربها ، وتهالك معانيها التي يفسد بعضها بعضاً كما ستري » . فلو كنا قد اتخذنا هذا (برهاناً) لقلنا مكان (فلا بأس) (فلا بد) ليستقيم المعنى الذي أراده لنا الأستاذ الجليل . ويخيل إلى أن الأستاذ سعيد سيحاول أن يقع في هذا الكلام بالتأويل . فأنا أضرب له التل على الفرق بين هذا وذاك ، ليدع هذا الذي يعتمد إليه من أفانين الكلام . فانك لو أردت أن تعلم جاهلاً دين الإسلام بعد إيمانه بصدق القرآن وأنه وحى من العزيز الحكيم ، ثم أخذت تفهمه أن الصلاة عمود الدين وأن الله أمر بها عباده ، والبرهان والدليل على ذلك قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة » ، فليست تقول له بعقب ذلك (فلا بأس) من الصلاة ، وإنما تقول : « فلا بد من الصلاة »

ولو تدير الأستاذ قليلاً كما سألناه في كلمتنا الأولى (عدد الرسالة ١٦٧) لعل أن الإشارة في هذا الموضع هي إلى الذي قلناه في كتابنا ص ١٧ - ١٩ من أنه كان بينه وبين العلويين (١) عداً وحفيظة بلغ من أمرها أنهم أرسدوا له قوماً من السودان عبيدهم في طريقه بكفر عاقب ليقتلوه - وذلك منصرفه من طبرية سنة ٣٣٦ - حتى إن أبا الطيب لم يحجم عن التعريض بهم ، وهو يمدح كبيراً من أولاد علي رضي الله عنه بالرملة هو أبو القاسم طاهر بن الحسين بن طاهر العلوي فقال في مديحه :

أتاني وعيد (الأدعياء) وأنهم أعدوا إلى السودان في كفر عاقب ولو صدقوا في جدّهم لحذرهم فهل في وحدي قولهم غير كاذب

(١) قد صرفنا القول في كتابنا ونحن نذكر العلويين ، ونريد بذلك العلويين نسباً ، والعلويين مذهباً (الشيعي) ، إذ لم نجد ضرورة للتفريق بين هؤلاء وهؤلاء . وليس يخفى على القارئ موضع هذا وذاك

وكيف تخرج هذا الذي ذهبت إليه من كلامنا ؟  
 ليعلم الأستاذ أني لا أحفلُ بمثل هذا ، ولا أنظر إليه ، ولا أقف عنده ، ولكنني أبينه له ولغيره ، ليعلم أن كل أحد يستطيع أن يقول ما يشاء فيما يشاء على أي وجه يشاء . . . ولكن ذلك لا يجوز على أحد ، ولا يغفل عنه من قرأ الأول والآخر ، ونظر وفهم وجمع وعرف معاني الكلام ، وكيف خرج وإلى أين ينتهي ؛ وليعلم أيضاً أن كل أحد يستطيع أن يفهم من الكلام ما يشاء على غير قاعدة من منطق أو عربية ، ولكن فهمه لا يكون حجة يأتي بها الناس ويظهر بها عليهم ، ويحاول أن يسقط أقوالهم بها . لابد للكلام من منطق عقل وفقه عربية حتى يفهم ، وإلا أصبحت المعاني فوضى لا ضابط لها ولا وكيل عليها ولا حفيظ وللقارىء أن ينظر إلى فعلات الأخ سمعيد هذه فقد قلنا في كلمتنا الأولى ( الرسالة عدد ١٦٧ ) عند رد اعتراضه : « إن هذا الخجل الذي يزعمونه إنما هو من أباطيل ( الرواية ) ، وقد أتى به القوم ليعضدوا قولهم في خرافة النبوة ... الخ » فجاء ينقل هذا في كلامه مرتين هكذا « إن هذا الخجل الذي يزعمونه إنما هو من أباطيل ( الرواية ) » فنحن نقول : « الرواية » ، وهو يقول على لساننا « الرواة » وبين اللفظين فرق « كبير » في عربيتهما وفي موقعهما من الكلام . ولو أردنا الذي أراده الأخ سمعيد لكلامنا لقلنا « من أكاذيب الرواة » . ولو رجع الأخ إلى كلامنا الذي أعقب هذه الكلمة لعلم لم قلنا ( أباطيل الرواية ) ولم نقل ( أكاذيب الرواة ) . هذا على أني أقول أيضاً إن الذي زعموه من خجل أبي الطيب حين كان يسأل عن أمر لقب المتنبي — هو من أكاذيب الرواة . فإذا أراد الأستاذ أن يعرف من هم هؤلاء الرواة ، فليرجع إلى الكتاب الذي نقل عنه هذا الكلام ، فينظر من هم ؛ ومع ذلك فليس تغني معرفة الرواة شيئاً في هذا الأمر . وتعب أن أمضى على هذا الوجه في تعريف الأستاذ سمعيد بوجوه بطلان كلام هؤلاء الناس الذين نقل كلامهم ، فعليه أن يرمحنا قليلاً بتدبره في كلام هؤلاء الناس ، والنظر في معاني رواياتهم بالذي توجهه العربية ، مع المقارنة بين هذه المعاني المختلفة المتباينة فمعد ذلك يعرف كيف كان التناقض في الرواية ، وكيف هدمت الروايات بعضها بعضاً في خبر نبوة أبي الطيب وبعده ... فان في كلام الأستاذ من وجوه التهافت ما لا تطيعني

إلى ترجيح الكذب فيه ... » . ولكن أستاذنا لم يرد أن يقف عند هذا القول ، وزعمه من ( التهويل ) ويقول : « وما التهويل بمن عن أحدنا فتيلاً » ، وزعم أني « لم أجده بأساً في أن أعرفه أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، وأن ... الخ الخ مما يدرسه الطلاب المبتدئون » . وظن أن في هذا القول مذهبا له عن الاتيان بدليله على صدق الروايات التي يزعم أنها من التاريخ وأنها صحيحة . ويخرج من هذا ويدعه ليقول : « إننا ننزنا روايات التاريخ بالبطلان والكذب ، ثم لا يكون دليلنا عليها إلا أنها كذب وبطلان » . وليس الأستاذ يبالغ من كلامنا مبلغا يسقطه أو يحز فيهِ إلا أن يثبت لنا أولاً صحة هذه الروايات ، ومن أين لأحد أن يسلم بصحتها ويقتنع بأنها خالية من الكذب والوضع وسوء القصد في الاساءة والتشهير والتسميع بأبي الطيب ؟ فإذا قلنا ذلك فقد بلغ أول الحق ، وكان له أن يجبهنا بما شاء من القول مصرحاً ومعتزاً . فالدليل الدليل أنها الأستاذ سمعيد ٧ — ومن أعجب أمر الأستاذ سمعيد أنه ينشئ من الكلمة الواحدة ترد في الكلام جملة لها معنى يوجهه هو كيف أراد على ما خيلت ، ويضعها حيث شاء من الحديث غير متعيب ولا متلفت عن عيّن وشمال ، ولو خرج بالكلام الذي أمامه من العربية ... كما مرّ بك في كلمتنا السابقة . فمن ذلك أنه وقف عند قولنا في الكلمة الأولى ( الرسالة عدد ١٦٧ ) : « وترك الممرى الشك ( في تلك الأخبار ) أو تكذيبها ليس يقوم أيضاً دليلاً على صحتها ، وليس الممرى بمنزلة عن الخطأ والغفلة ، وهو من هو ، فذهاب وجه النقد عن الممرى ليس يكون طعناً فيه ، ولا يوجب نسبة الكذب إليه ، ولا ينفي صفة الصدق عنه » . وليس يذهب عن أحد من القراء أننا أردنا بهذا الكلام أن ندفع ظناً من يظن — أي الناس كان — أن توقفنا دون التسليم بما رواه المعري في خبر نبوة أبي الطيب ، أو نقدنا له ، أو تكذيبنا أو إسقاطنا لما روى — يكون طعناً فيه ، أو يعد مما يوجب نسبة الكذب إلى أبي العلاء . ولكن الأستاذ سمعيد ترك هذا ، وأراد أن يبالغ وينشئ حول كلامه ( خطأ من النار ) ، فأخذ كلمتنا : « وليس المعري بمنزلة عن الخطأ والغفلة » وردّها بقوله : « وأنا لم أدع للمعري نزهاً عن الخطأ » ، فكيف — أي هذا الأستاذ سمعيد — زعم أننا قلنا إنك ادعيت للمعري نزهاً عن الخطأ



## النظرية العامة للالتزامات

### في الشريعة الإسلامية\*

للدكتور شفيق شحاته

مصادره ، وفي آثاره ، وفي طرق انقضائه . على أن بالشريعة الإسلامية كنوزاً من الأفكار والآراء والتصويرات القانونية ، فإذا نحن أردنا الانتفاع بها يتجتم علينا أولاً الوصول إلى القواعد العامة التي تحكمها جميعاً ، إذ لا يقوم العلم إلا على أساس من القواعد العامة

ثم إن الفقه الإسلامي ، قام وتزعرع في مدى أجيال عديدة ، وساد في مختلف الأقطار التي جمعها المدينة العربية ، تلك المدينة التي تركت آثاراً خالدة في جميع مناحي العلوم والفنون . فليس من الغريب أن يكون أثرها كذلك في ناحية التفكير القانوني . وفي الواقع قد ظهر هذا التفكير في صورة من أبهى صورته ، ولا تزال آثار هذا التفكير من أنفس ما يدخر الشرق من التراث العلمي

فن العقوق إذن أن يهمل هذا التراث ؛ ومن العناية به أن يعتمد إلى التأليف بين فروعه . ففي جميع الأمم وفي مختلف العلوم عمد العلماء إلى التركيب بعد التحليل ؛ وقد قام الفقهاء بقسطهم الوافر من التحليل ، فيتعين البدء من حيث انتهوا ، وبهذا العمل نكون قد وصلنا ما كان قد انقطع . فعسى أن يكون الاهتمام بالآثار القانونية لفقهاء المسلمين على هذا الوجه فائحة عصر إحياء لتشريع لا يمكن أن يكون غيره ملائماً مثله في بلاد كانت مهداً له ومرتماً

وإن في هذا العمل تحقيقاً كذلك لفرض من أغراض التشريع المقارن ، وقد أعلن المؤتمر الدولي للمنعة بلاهاى في سنة ١٩٣٢ ، ما يعلقه من الأهمية على التشريع الإسلامي ، كمصدر من مصادر التشريع المقارن

#### ١ - طريقة البحث

#### ١ - الطريقة الموضوعية

لا يخفى أن القيام بهذا العمل يقتضى من الباحث اعتماد خطة معينة ، فقد لوحظ أن الخطة التي اتبعت للآن لم تكن مما ترتضيه دائماً القواعد العلمية

فأنا نجد من جهة أن من تصدى من العلماء الغربيين لمعالجة هذه المسائل لم يصل أبداً إلى تفهم روح النصوص ، وهم في الغالب ، يجهلون أيضاً اللغة التي وردت بها هذه

إن صرح القانون مشيد على فكرة الالتزام . وقد ارتدت هذه الفكرة في القانون الخاص رداء خاصاً ، حيث ظهرت في صورة الحق الشخصي ، المقابل للحق العيني . ثم هي فيه ، تخضع لقواعد عامة ، تحكم مختلف المسائل التي تعرض للالتزام . وقد استخلص هذه القواعد فقهاء الرومان ، ونقلت عنهم في القوانين المستمدة من التشريع الروماني . وجمعت هذه القواعد ، النظرية المعروفة بالنظرية العامة للالتزامات ، وهي نظرية أجمعت الآراء على أنها من خير ما أنتجت قريحة الرومان القانونية

أما في الشريعة الإسلامية ، فقد وجه الفقهاء جهودهم نحو الحلول الفرعية ، ولم يحاولوا وضع قواعد عامة تحكم الالتزام في

(\*) مقدمة الرسالة القيمة التي تقدم بها إلى كلية الحقوق المصرية لنيل الدكتوراه

(الرسالة) على الافاضة فيه ، ولا يواتيني الزمن على إزهاقه من أجله ، ولكنني أنصح للأخ ألا يلجأ إلى ضروب القول التي يخرج بها الكلام عن حده إلى مجاهر من المغالطة والاعتراض ، وإرادة الغلبة ، وأتباع الظن ، وفننة الرأي ، والاصرار على خطرات النفس . وليعلم الأستاذ أني لست ممن يغفل عن مواضع التحريف في القول ، أو الاحالة في الحجة ، أو الفساد في التأويل ، فإن أراد أن يعود إلى الحديث والكتابة ، فليعد على مذهب مرضى متبع معروف غير منكر . فإن فعل فما أنا بالذي يسوءه أو يفضبه ، وما أريد من شيء إلا أن أهتدى إلى الحق على يدي من كان له فضل سبق ، وحسن الحديث ، وكال الغلبة بالحق . . . هذا وقد أعفينا الأستاذ من كثير قول في الذي جاء في مقاله الأخير - لو أردنا أن نكيل له من جرأته بمثل كياله لفعلنا فأشوبنا . . . ولكن

عبأت له حلي لا كرم غيره وأعرضت عنه ، وهو بادمقائه

محمد محمد شاكر